



الملخص البياني للاقتصاد السعودي

الربع الثالث 2023

د. هانز بيتر هوبر
الرئيس الأول للاستثمار

rcciooffice@riyadcapital.com

الفائض المالي في عام 2023 نتيجة توزيعات أرباح أرامكو

استناداً إلى التقديرات السريعة، فقد حقق الاقتصاد السعودي نمواً بلغت نسبته 1.1% على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2023، بعد أن كانت نسبة النمو 3.8% على أساس سنوي في الربع الأول. وقد تراجع نمو إجمالي الناتج المحلي بسبب خفض إنتاج النفط الذي تُرجم إلى نمو إجمالي في الناتج المحلي لقطاع النفط بنسبة قدرها -4.2% على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2023.

تواصل الأنشطة غير النفطية تحقيق نمو ملحوظ بلغت نسبته 5.5% على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2023. وتتوقع استمرار زخم هذا النمو في عامي 2023 و2024. بشكل عام، نتوقع أن يتعزز نمو إجمالي الناتج المحلي هذا العام عند 0.2%، لكن من المنتظر أن يتسارع مجدداً ليصل إلى 4.6% في عام 2024، مدعوماً أيضاً بانتعاش نمو قطاع النفط العام المقبل.

سجلت الحكومة عجزاً مالياً قدره -8.1 مليار ريال سعودي في النصف الأول من عام 2023. بينما انخفضت الإيرادات بنسبة -8% مقارنة بالنصف الأول من عام 2022، وزاد الإنفاق المالي بنسبة 18%. نظراً لتوزيعات أرباح أرامكو الجديدة المرتبطة بالأداء والتي سيتم سدادها في النصف الثاني من عام 2023، نتوقع أن تحقق الحكومة فائضاً مالياً هذا العام.

تراجع تضخم مؤشر أسعار المستهلكين إلى 2.3% على أساس سنوي في يوليو 2023 بعد زيادة قدرها 3.4% على أساس سنوي في يناير. أظهرت جميع فئات المؤشر تقريباً معدلات تضخم مستقرة أو متراجعة تدريجياً منذ بداية العام باستثناء إيجارات المساكن، حيث تسارعت زيادات الأسعار حتى وقت قريب (اطلع على الرسم البياني أدناه).

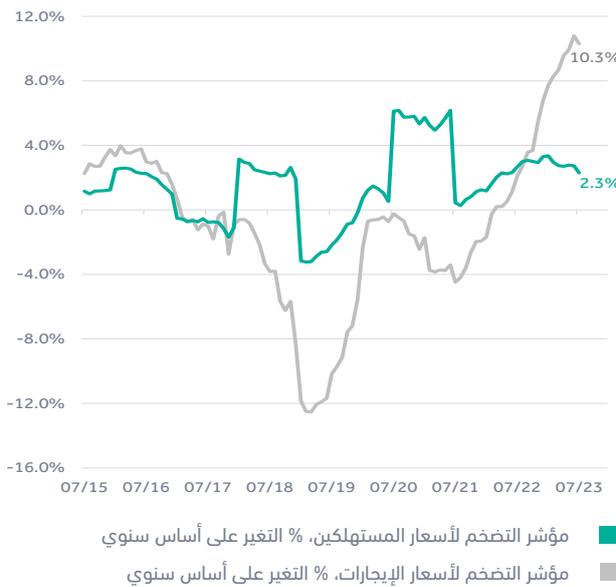
خفضت المملكة العربية السعودية إنتاجها من النفط إلى 9 مليون برميل في يوليو. ونتوقع استمرار هذا الخفض للإنتاج حتى الربع الرابع من عام 2023. وسيساهم هذا بشكل كبير في انتقال سوق النفط من فائض في العرض إلى عجز في العرض، والذي بدوره سيؤدي إلى مزيد من الضغط التصاعدي على أسعار النفط.

ارتفع سوق الأسهم السعودية من مستوى منخفض قُدّر بحوالي 10,000 في مارس إلى ما يقرب من 12,000 في يوليو، قبل بدء مرحلة الدمج. وقد ارتفع أداء 17 قطاعاً من أصل 20 قطاعاً بصورة هائلة في السوق حتى الآن هذا العام، في حين كان أداء أكبر قطاعين، وهما البنوك والمواد، ضعيفاً بشكل ملحوظ.

جدول المحتويات:

بيانات إجمالي الناتج المحلي	2
المؤشرات النقدية والمالية	3
الربيد المالي والدين الحكومي	6
مؤشرات الانفاق الخاص ومناخ الأعمال غير النفطي	7
قطاع الاسمنت والصادرات والواردات غير النفطية	8
مؤشرات التضخم	9
السوق العقارية	10
أسواق النفط	12
أسعار الصرف وفارق الائتمان	13
ميزان المدفوعات السعودي	15
سوق الأسهم السعودي	16
نظرة سريعة على الاقتصاد السعودي	18

تباطؤ التضخم العام في مؤشر أسعار المستهلكين مع ارتفاع تضخم أسعار الإيجارات



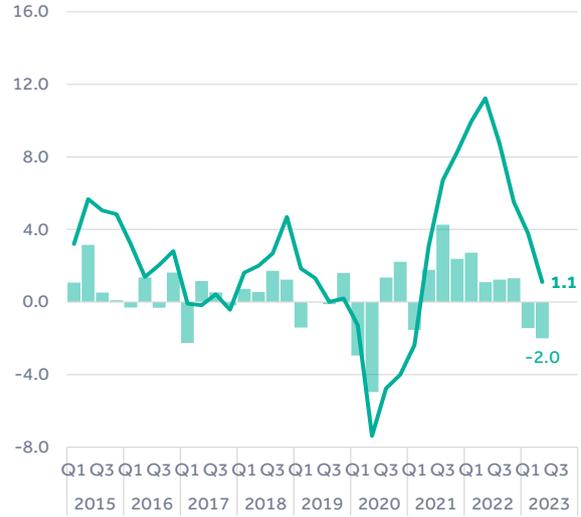
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

على عكس الاقتصادات المتقدمة، لم تشهد المملكة العربية السعودية ارتفاعاً هائلاً في تضخم مؤشر أسعار المستهلكين على مدار العامين الماضيين. ولكن ارتفعت أسعار إيجارات المساكن بشكل كبير على مدار الأشهر الـ 12 الماضية بصورة استثنائية. ويعد هذا انعكاساً للاقتصاد غير النفطي القوي بشكل عام وسوق العمل المتنامي مع خلق فرص عمل هائلة بشكل خاص. بعد تسارع كبير منذ منتصف العام الماضي، أظهر تضخم الإيجارات أخيراً أول علامة على الاعتدال من خلال الانخفاض من 10.8% في يونيو إلى 10.3% في يوليو.

الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد و القطاعات المؤسسية

الرسم البياني 1:

الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد



■ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصاد، % التغير على أساس سنوي
■ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصاد، % التغير على أساس ربعي (تقديرات الربع الثاني 2023)

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الرسم البياني 2:

الناتج المحلي الإجمالي للنشطة النفطية



■ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للنشطة النفطية، % التغير على أساس سنوي
■ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للنشطة النفطية، % التغير على أساس ربعي (تقديرات الربع الثاني 2023)

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الرسم البياني 3:

الناتج المحلي الإجمالي للنشطة غير نفطية



■ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للنشطة غير نفطية، % التغير على أساس سنوي
■ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للنشطة غير نفطية، % التغير على أساس ربعي (تقديرات الربع الثاني 2023)

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الرسم البياني 4:

الناتج المحلي الإجمالي للنشطة الحكومية



■ إنتاج المحلي الحقيقي للنشطة الحكومية، % التغير على أساس سنوي
■ إنتاج المحلي الحقيقي للنشطة الحكومية، % التغير على أساس ربعي (تقديرات الربع الثاني 2023)

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

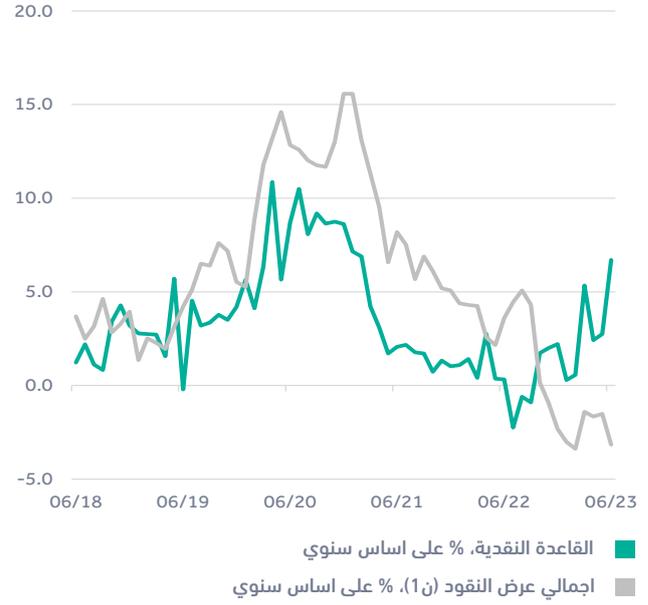
لقطاع النفط في الربع الثاني بنسبة 4.2% على أساس سنوي بسبب خفض إنتاج النفط خلال الاثني عشر شهراً الماضية. وفي الوقت نفسه، ما يزال القطاع غير النفطي يحقق نمواً قوياً بنسبة 5.5% على أساس سنوي بعد أن كانت نسبته 5.4% في الربع الأول.

وفقاً للتقديرات السريعة، تباطأ النمو الاقتصادي السعودي إلى 1.1% في الربع الثاني من عام 2023 بعد أن وصل إلى معدل نمو بنسبة 3.8% على أساس سنوي في الربع الأول من العام. ويمكن تفسير هذا التباطؤ في النمو بانكماش نمو الناتج المحلي الإجمالي

المجاميع النقدية، ونمو القروض والودائع لدى البنوك التجارية

الرسم البياني 1:

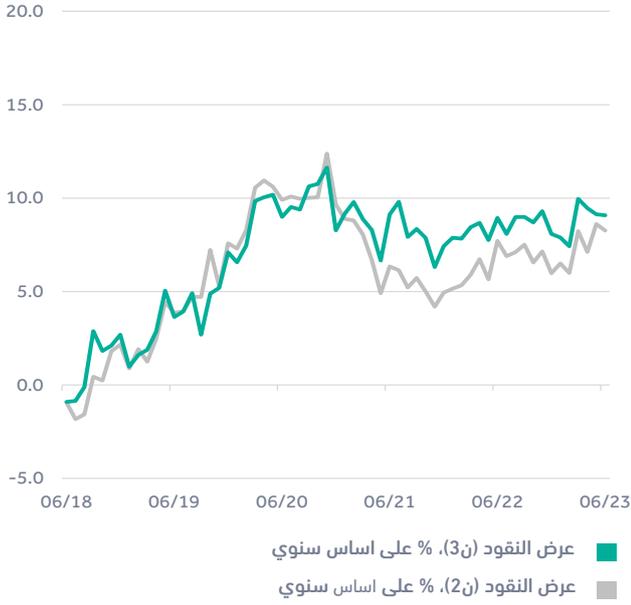
معدل نمو القاعدة النقدية و إجمالي عرض النقود (ن1)



المصدر: البنك المركزي السعودي

الرسم البياني 2:

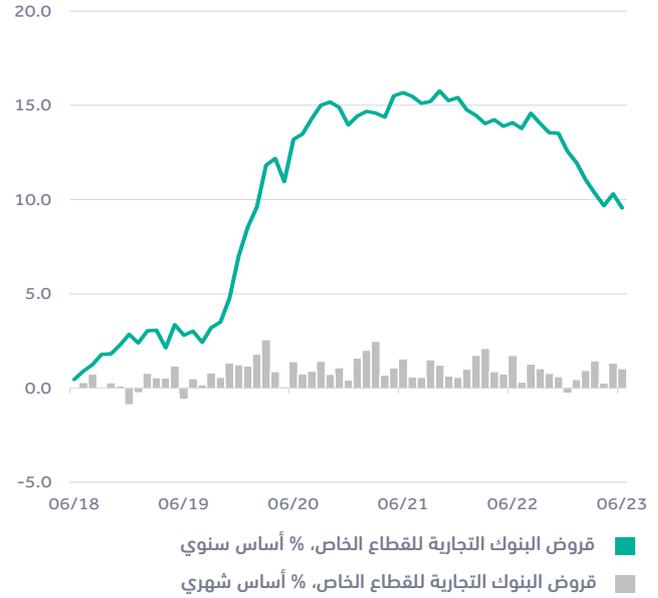
معدل نمو المجاميع النقدية (ن2) و (ن3)



المصدر: البنك المركزي السعودي

الرسم البياني 3:

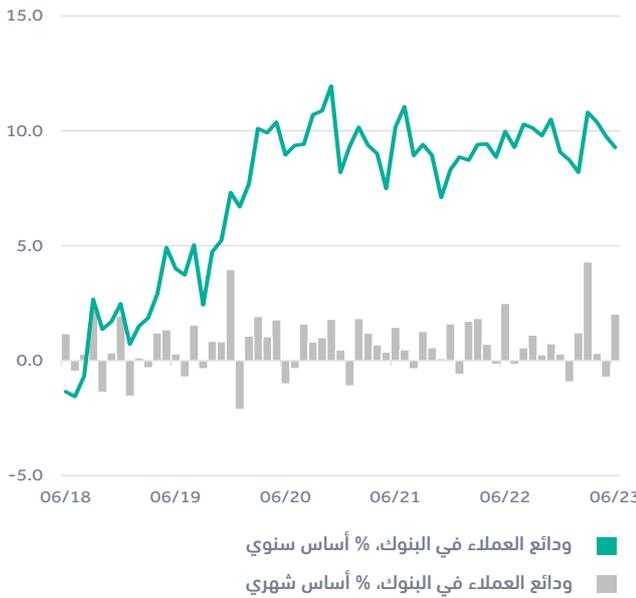
نمو الائتمان للقطاع الخاص



المصدر: البنك المركزي السعودي

الرسم البياني 4:

نمو وداائع البنوك التجارية



المصدر: البنك المركزي السعودي

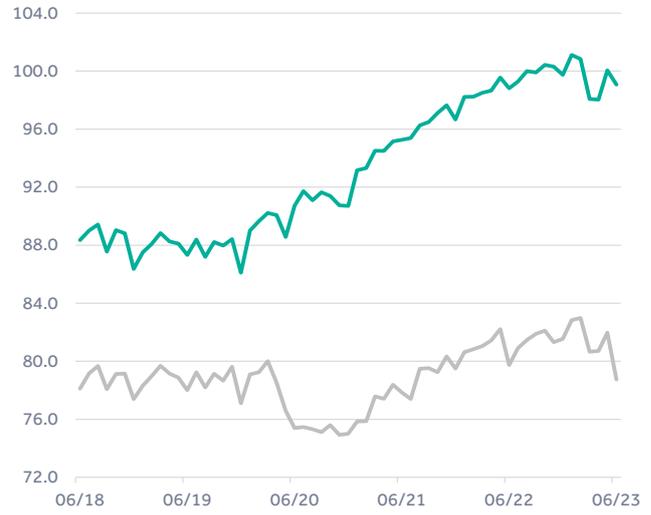
يونيو. ويمكن تفسير هذا التباطؤ في النمو بانكماش معدل الطلب على قروض التمويل العقاري السكني والقروض الشخصية على خلفية الزيادة الحادة في تكاليف التمويل خلال الاثني عشر شهراً الماضية.

استمر معدل نمو إجمالي عرض النقود بمعدلات ثابتة وبلغ 8.3% ل (ن2) و 9.1% ل (ن3) على أساس سنوي بحلول منتصف عام 2023. وفي الوقت نفسه، استمر نمو معدلات الائتمان المصرفي للقطاع الخاص في التباطؤ حتى وصل إلى 9.6% على أساس سنوي في شهر

المعدلات الرئيسية للبنوك التجارية

الرسم البياني 1:

نسبة القروض إلى الودائع في القطاع الخاص

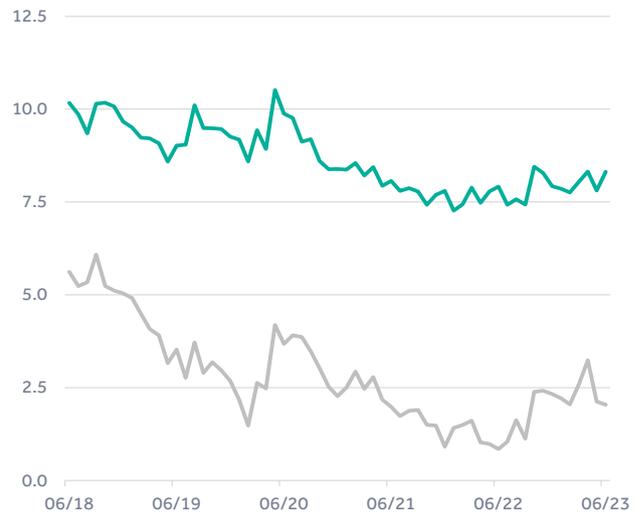


■ القروض إلى القطاع الخاص، % من إجمالي الودائع لدى البنوك
■ نسبة القروض إلى الودائع النظامية للقطاع الخاص

المصدر: البنك المركزي السعودي

الرسم البياني 3:

معدل الموجودات الأجنبية إلى إجمالي الموجودات

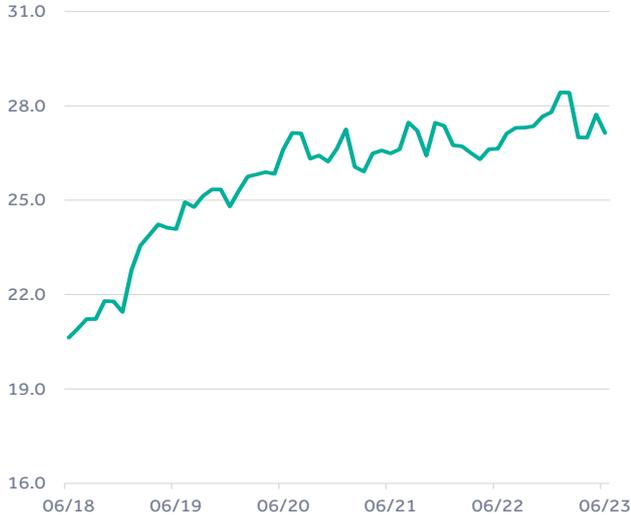


■ إجمالي الموجودات الأجنبية كنسبة مئوية من إجمالي الموجودات
■ صافي الموجودات الأجنبية كنسبة مئوية من إجمالي الموجودات

المصدر: البنك المركزي السعودي

الرسم البياني 2:

نسبة القروض إلى الودائع في القطاع الحكومي



■ القروض إلى القطاع الحكومي، كنسبة مئوية من إجمالي الودائع لدى البنوك

المصدر: البنك المركزي السعودي

الرسم البياني 4:

معدل فائض السيولة إلى إجمالي الموجودات



■ فائض السيولة كنسبة مئوية من إجمالي الموجودات

المصدر: البنك المركزي السعودي

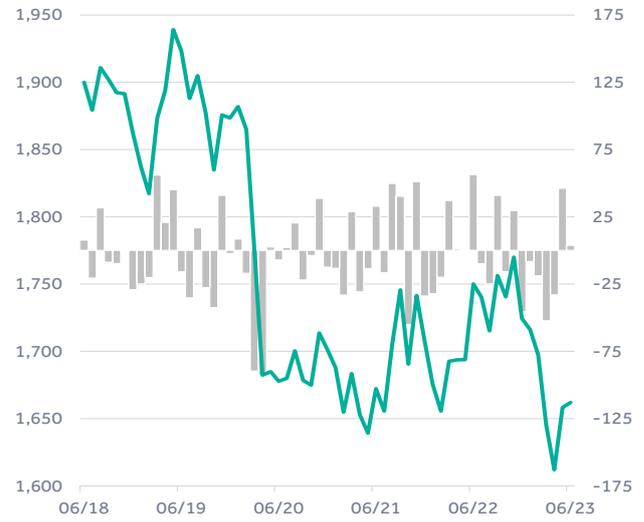
القطاع الخاص في المستقبل. وفي الوقت نفسه، ارتفعت السيولة الزائدة في القطاع المصرفي من 16.0% إلى 16.6%، ويرجع ذلك في الأساس إلى زيادة ودائع البنوك التجارية في البنك المركزي السعودي.

في يونيو 2023، انخفضت النسبة القانونية للقروض إلى الودائع من 82.0 إلى 78.7، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى تعديل منهجية الحساب التي يتبعها البنك المركزي السعودي. ومن شأن ذلك أن يمنح البنوك مرونة إضافية للتوسع في تقديم الائتمان ليشمل

المركز المالي للبنك المركزي السعودي والودائع الحكومية

الرسم البياني 1:

احتياطي العملات الأجنبية لدى "ساما"

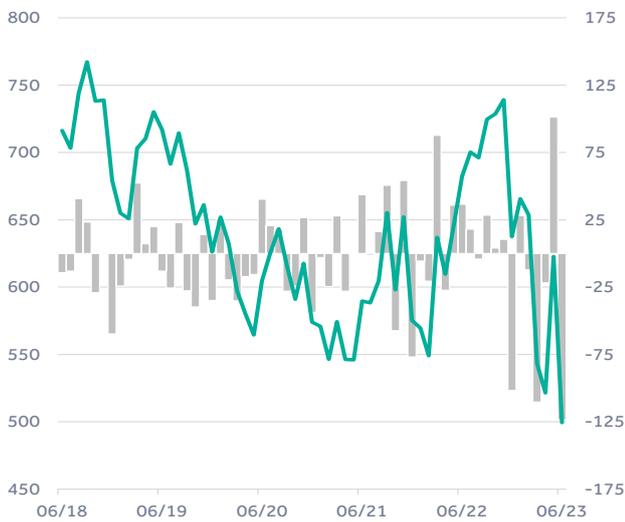


■ إجمالي احتياطي العملات الأجنبية لدى "ساما"، مليار ريال، المحور الأيسر
■ التغير الشهري، بالمليار ريال، المحور الأيمن

المصدر: البنك المركزي السعودي

الرسم البياني 2:

إجمالي الودائع الحكومية لدى "ساما"

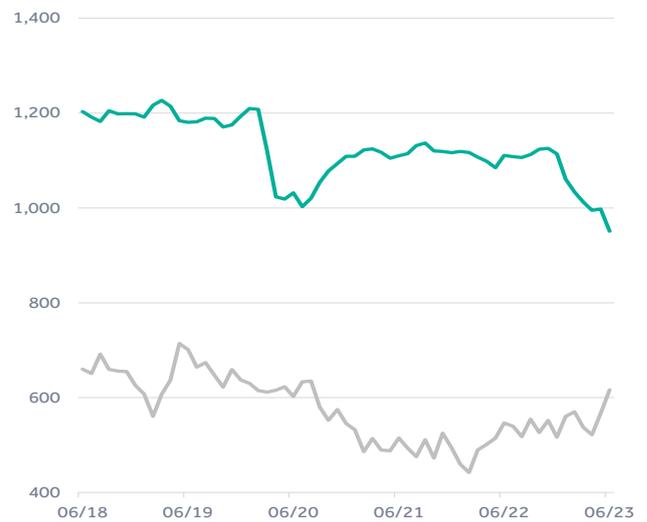


■ إجمالي الودائع الحكومية لدى "ساما"، مليار ريال، المحور الأيسر
■ التغير الشهري، بالمليار ريال، المحور الأيمن

المصدر: البنك المركزي السعودي

الرسم البياني 3:

توزيع احتياطي العملات الأجنبية في ساما



■ الاستثمارات في الأوراق المالية الأجنبية، بالمليار ريال سعودي
■ العملات والودائع الأجنبية في الخارج، بالمليار ريال سعودي

المصدر: البنك المركزي السعودي

الرسم البياني 4:

إجمالي الودائع الحكومية في البنوك التجارية



■ الودائع الحكومية في البنوك التجارية، مليار ريال سعودي، المحور الأيسر.
■ التغير الشهري، بالمليار ريال، المحور الأيمن.

المصدر: البنك المركزي السعودي

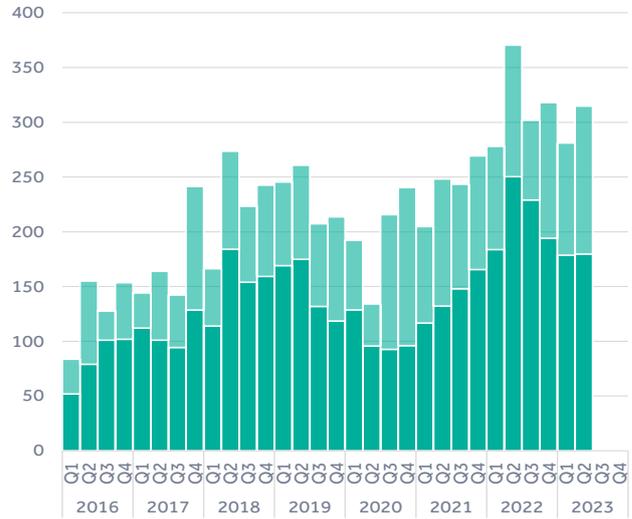
حين ارتفعت أرصدة الودائع الأجنبية بحوالي 100 مليار ريال. وسجلت الودائع الحكومية زيادة قدرها 101 مليار ريال في شهر مايو، ويُعزى ذلك أساساً إلى دفع أرباح أرامكو، ثم أعقبه سحب مبالغ قدرها 123 مليار ريال في شهر يونيو.

خلال الفترة من ديسمبر 2022 إلى يونيو 2023، انخفضت احتياطيات البنك المركزي السعودي بمقدار 62 مليار ريال. وقد أثر هذا الانخفاض في المقام الأول على حيازة البنك المركزي السعودي للأوراق المالية الأجنبية التي انخفضت بمقدار 162 مليار ريال، في

الرصيد المالي الربع سنوي والدين الحكومي المستحق

الرسم البياني 1:

الإيرادات المالية الربع سنوية (مليار ريال سعودي)

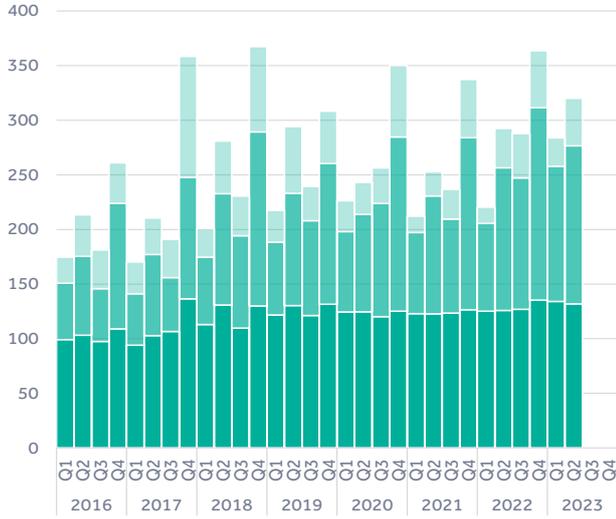


الإيرادات النفطية
الإيرادات غير النفطية

المصدر: وزارة المالية

الرسم البياني 2:

النفقات المالية الربع سنوية (مليار ريال سعودي)

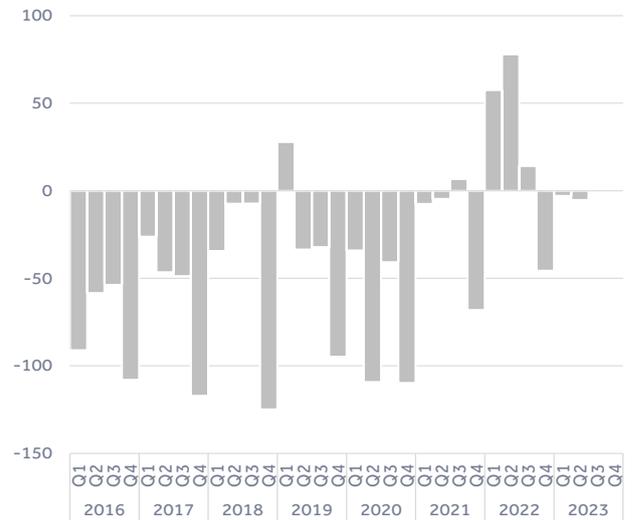


تعويضات الموظفين (الرواتب والأجور)
نفقات جارية أخرى
إنفاق رأسمالي

المصدر: وزارة المالية

الرسم البياني 3:

العجز / الفائض المالي الربع سنوي (مليار ريال سعودي)

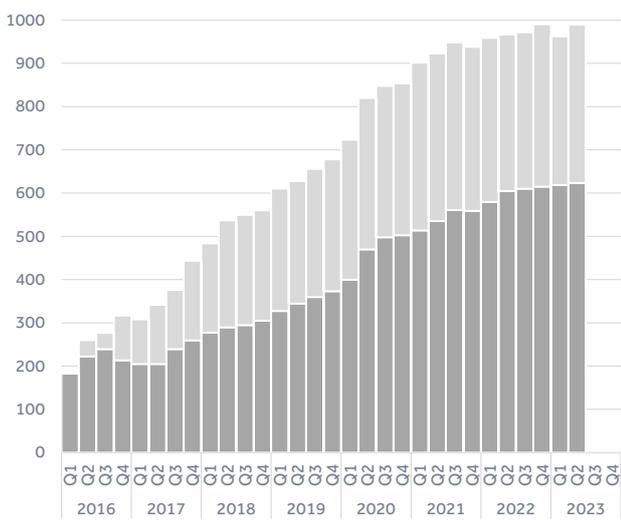


صافي العجز / الفائض

المصدر: وزارة المالية

الرسم البياني 4:

الدين الحكومي المستحق (نهاية الربع)



الدين الحكومي المحلي المستحق، مليار ريال سعودي
الدين الحكومي الاجنبي المستحق، مليار ريال سعودي

المصدر: وزارة المالية

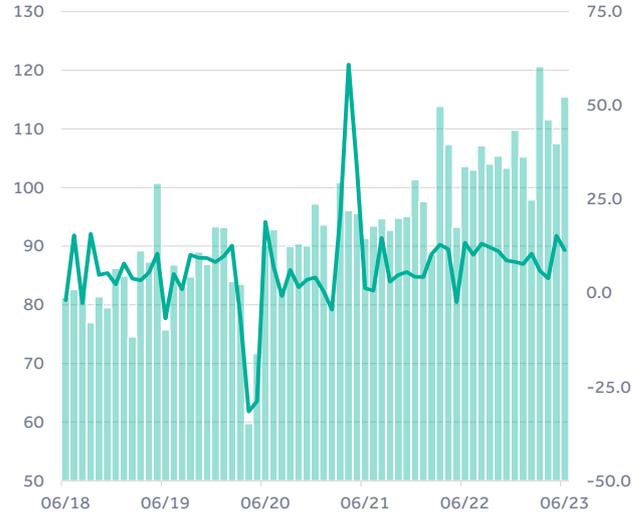
الإيرادات غير النفطية. وارتفعت النفقات المالية بنسبة +9% على أساس سنوي مع زيادة كبيرة في النفقات الرأسمالية بنسبة 21% على أساس سنوي، في حين زادت الرواتب الحكومية بنسبة 4.7% على أساس سنوي.

سجلت الحكومة عجزاً قدره -5.3 مليار ريال في الربع الثاني من عام 2023. وانخفضت الإيرادات المالية بنسبة -15% مقارنة بالربع الثاني من عام 2022 بسبب انخفاض الإيرادات النفطية بنسبة -28% على أساس سنوي، والتي عوضتها جزئياً فقط زيادة بمقدار +13% في

مؤشرات الانفاق الخاص ومناخ الاعمال غير النفطي

الرسم البياني 1:

مؤشرات الانفاق الخاص



تعاملات نقاط البيع وعمليات السحب الآلي والتجارة الإلكترونية الشهرية، بالمليار ريال سعودي، المحور الـأيسر.

نسبة التغير حتى عام، المحور الأيمن.

المصدر: البنك المركزي السعودي

الرسم البياني 2:

مؤشر ثقة المستهلك

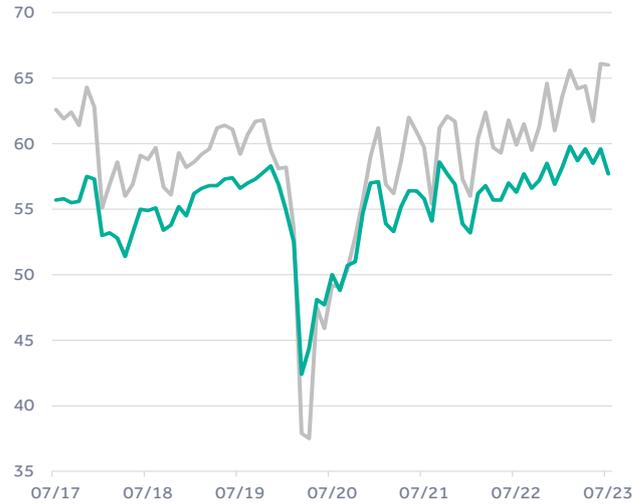


مؤشر ريفنتف IPSOS لثقة المستهلك السعودي

المصدر: ريفنتف

الرسم البياني 3:

المؤشر المركب لمديري المشتريات



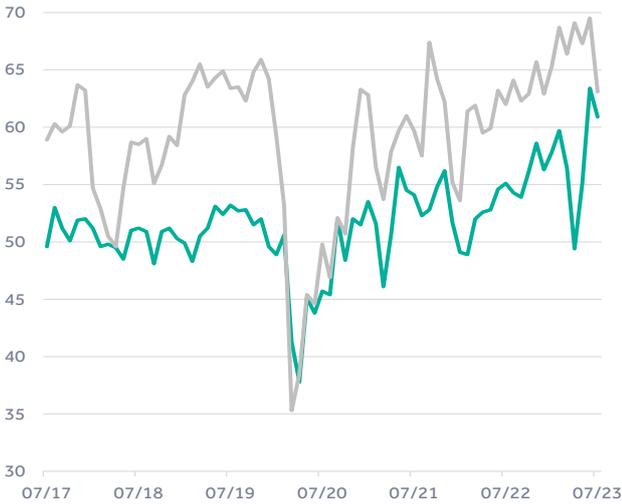
المؤشر المركب لمديري المشتريات

المتوسط المركب لستة أشهر

المصدر: آي اتش اس ماركت

الرسم البياني 4:

مؤشر مديري المشتريات للتوظيف



مؤشر مديري المشتريات للتوظيف

المتوسط المركب لستة أشهر

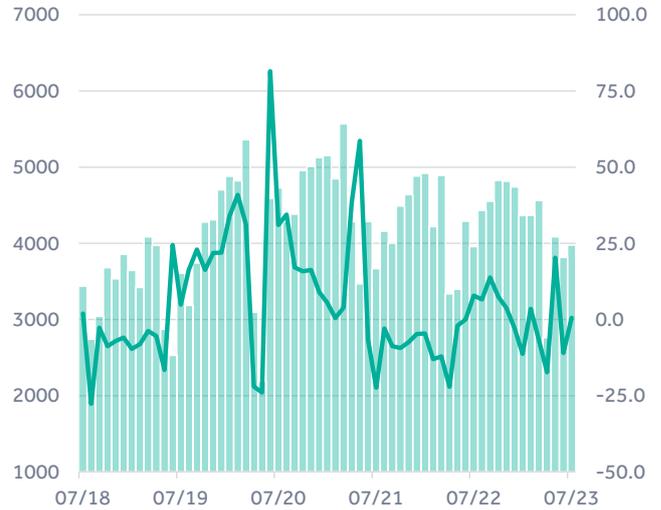
المصدر: آي اتش اس ماركت

نفسه، أظهرت أحدث بيانات المؤشر المركب لمديري المشتريات في شهر يوليو أن مناخ الأعمال قد تباطأ تدريجياً بقراءة قدرها 57.7 بعد ذروة مؤقتة بلغت 59.6 في يونيو. علاوة على ذلك، انخفض مؤشر مديري المشتريات للطلبات الجديدة من 69.5 إلى 63.1 في يوليو.

ظل الإنفاق الاستهلاكي قوياً في الربع الثاني من 2023 على خلفية ارتفاع مؤشر ثقة المستهلك، ما أدى إلى تحقيق معدل نمو قدره 11.4% على أساس سنوي في شهر يونيو متراجعاً عن معدل النمو السابق والذي بلغ 15.2% على أساس سنوي في مايو. وفي الوقت

قطاع الاسمنت والصادرات والواردات غير النفطية

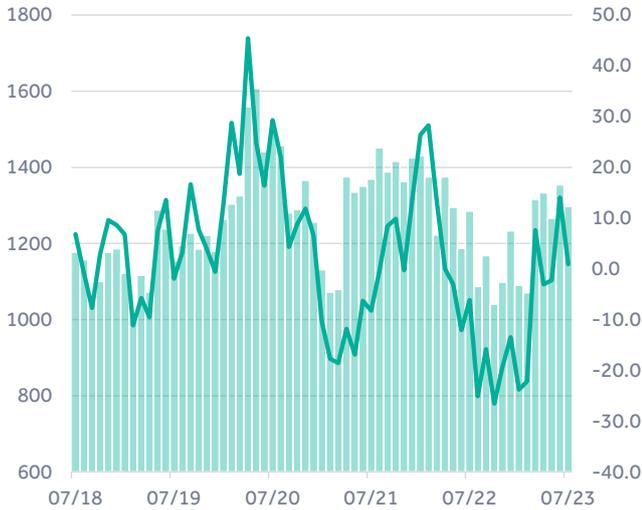
الرسم البياني 1:
انتاج الاسمنت



■ انتاج الاسمنت الشهري، بالالف طن، المحور اليسر
■ نسبة التغير على اساس السنوي، المحور اليمين

المصدر: اسمنت اليمامة

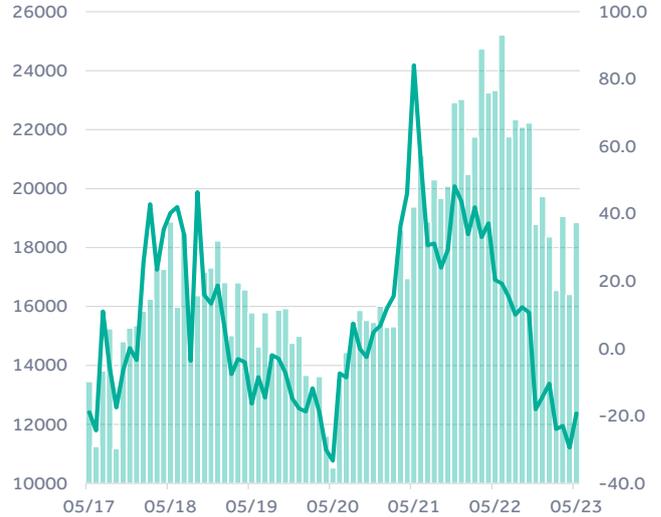
الرسم البياني 2:
مخزون الاسمنت



■ مخزون الاسمنت، بالالف طن، المحور اليسر
■ نسبة التغير على اساس السنوي، المحور اليمين

المصدر: اسمنت اليمامة

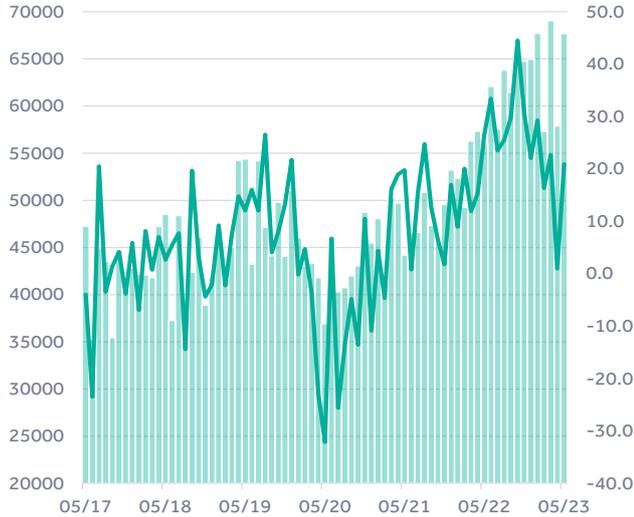
الرسم البياني 3:
صادرات البضائع غير نفطية



■ الصادرات غير نفطية الشهرية، بالمليون ريال، المحور اليسر
■ نسبة التغير على اساس السنوي، المحور اليمين

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الرسم البياني 4:
واردات البضائع



■ واردات البضائع الشهرية، بالمليون ريال، المحور اليسر
■ نسبة التغير على اساس السنوي، المحور اليمين

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الصادرات غير النفطية إلى -25%، بعد أن بلغت ذروتها في يونيو 2022. من ناحية أخرى، زادت واردات البضائع في شهر مايو بمعدل نمو صحي بلغ 21% على أساس سنوي.

في الأشهر السبعة الأولى من عام 2023، انخفض إنتاج الأسمنت بنسبة -3.7% مقارنةً بالفترة نفسها من عام 2022، في حين انخفض المخزون بنسبة -4.4%. وانخفضت الصادرات غير النفطية في مايو 2023 بنسبة -19% مقابل العام السابق. ووصل معدل انخفاض

مؤشر تكلفة المعيشة وأسعار الجملة

الرسم البياني 1:

مؤشر تضخم أسعار المستهلكين (الرقم القياسي لتكلفة المعيشة)



مؤشر التضخم لأسعار المستهلكين، % التغير على أساس سنوي

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الرسم البياني 2:

مؤشر تضخم أسعار المستهلكين وأسعار الجملة



مؤشر التضخم لأسعار المستهلكين، % التغير على أساس سنوي
مؤشر التضخم لأسعار الجملة، % التغير على أساس سنوي

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الرسم البياني 3:

مؤشر تكلفة المعيشة لقسم الغذاء والسكن

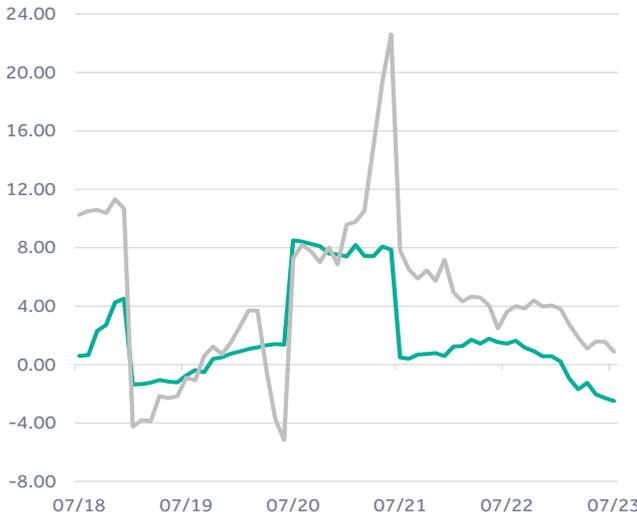


مؤشر التضخم لأسعار المستهلكين، المؤشر الفرعي لقسم الأغذية والمشروبات، % التغير على أساس سنوي
مؤشر التضخم لأسعار المستهلكين، المؤشر الفرعي لقسم السكن والمياه والكهرباء وأنواع الوقود الأخرى، % التغير على أساس سنوي

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الرسم البياني 4:

مؤشر تكلفة المعيشة لقسم التآييث والنقل



مؤشر التضخم لأسعار المستهلكين، المؤشر الفرعي لقسم تآييث وتجهيزات المنزل وصيانتها، % التغير على أساس سنوي
مؤشر التضخم لأسعار المستهلكين، المؤشر الفرعي لقسم النقل، % التغير على أساس سنوي

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

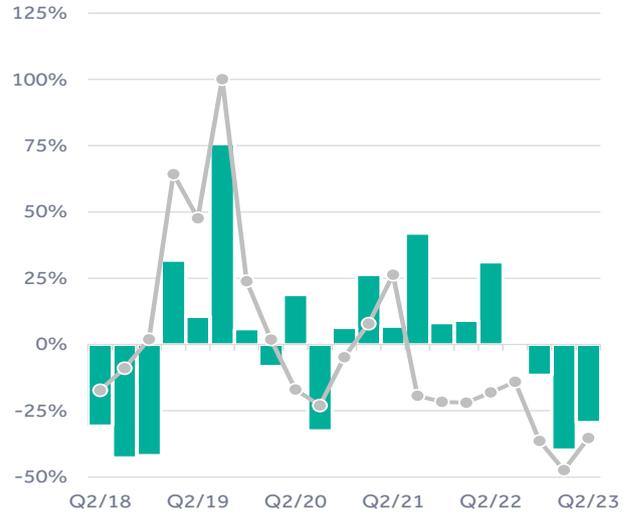
والمياه والكهرباء تضخماً متسارعاً، مدفوعةً في الأساس بارتفاع أسعار الإيجارات. وكعلامة أولى على بدء التعافي، شهد شهر يوليو انخفاضاً في معدل التضخم أيضاً لهذه الفئة بنسبة 8.6% على أساس سنوي بعد أن وصل إلى 9.1% على أساس سنوي في يونيو الماضي.

انخفض معدل التضخم كما يقبسه مؤشر أسعار المستهلكين إلى 2.3% في شهر يوليو بعد أن كان 3.4% في يناير الماضي. ومنذ ذلك الحين، أظهرت غالبية فئات المؤشر معدلات تضخم مستقرة أو أخذة في التناقص تدريجياً. ولكن على سبيل الاستثناء، شهدت فئة السكن

نشاط الصفقات في السوق العقارية

الرسم البياني 1:

اجمالي التعاملات العقارية، % التغير السنوي

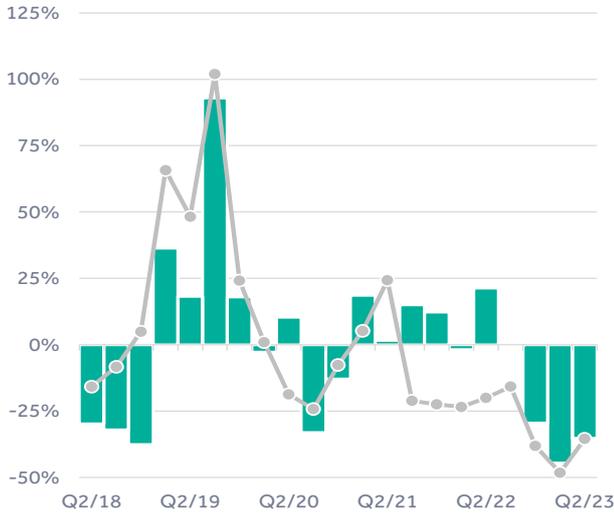


■ قيمة التعاملات العقارية المنفذة في الربع، % التغير السنوي.
■ عدد التعاملات العقارية المنفذة في الربع، % التغير السنوي.

المصدر: وزارة العدل، الرياض المالية

الرسم البياني 2:

التعاملات العقارية في القطاع السكني، % التغير السنوي

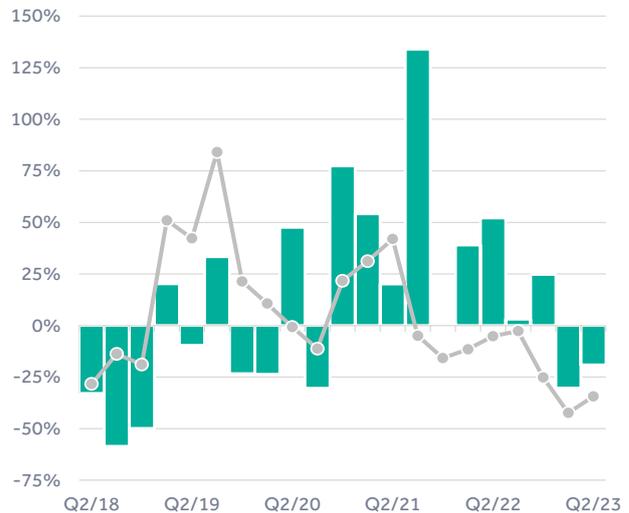


■ قيمة التعاملات العقارية السكنية المنفذة في الربع، % التغير السنوي.
■ عدد التعاملات العقارية السكنية المنفذة في الربع، % التغير السنوي.

المصدر: وزارة العدل، الرياض المالية

الرسم البياني 3:

التعاملات العقارية في القطاع التجاري، % التغير السنوي

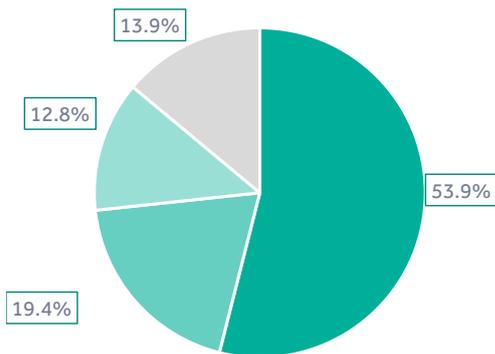


■ قيمة التعاملات العقارية التجارية المنفذة في الربع، % التغير السنوي.
■ عدد التعاملات العقارية التجارية المنفذة في الربع، % التغير السنوي.

المصدر: وزارة العدل، الرياض المالية

الرسم البياني 4:

توزيع قيم التعاملات حسب المناطق (الربع الثاني- 2023)



■ منطقة الرياض
■ المنطقة الشرقية
■ منطقة مكة
■ باقي المناطق

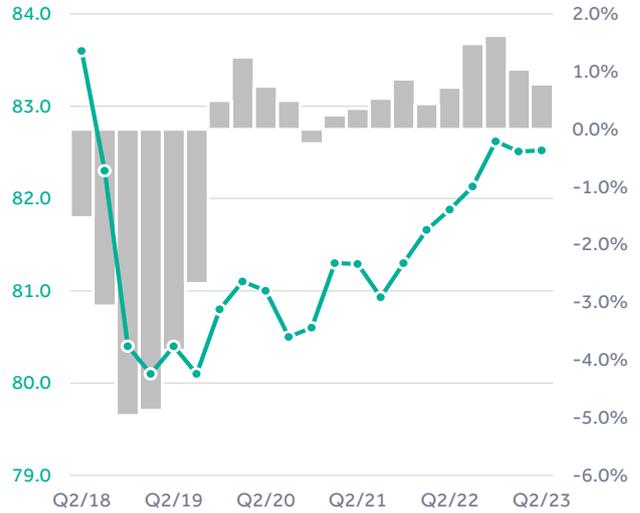
المصدر: وزارة العدل، الرياض المالية

بنسبة -35% على أساس سنوي في الربع الثاني، في حين انخفضت التعاملات العقارية التجارية بنسبة -34% في أساس سنوي. في الوقت نفسه، اختصت منطقة الرياض بما نسبته 54% من إجمالي حجم التعاملات العقارية في المملكة.

انخفضت القيمة الإجمالية للتعاملات العقارية في المقارنة السنوية بنسبة -35% على أساس سنوي في الربع الثاني من 2023 بعد أن كانت -47% على أساس سنوي في الربع الأول. وبلغ الانخفاض في قيمة الصفقات في النصف الأول من 2023 ما نسبته -42% على أساس سنوي. كما شهدت قيمة التعاملات العقارية السكنية انخفاضاً

مؤشرات الأسعار في السوق العقارية

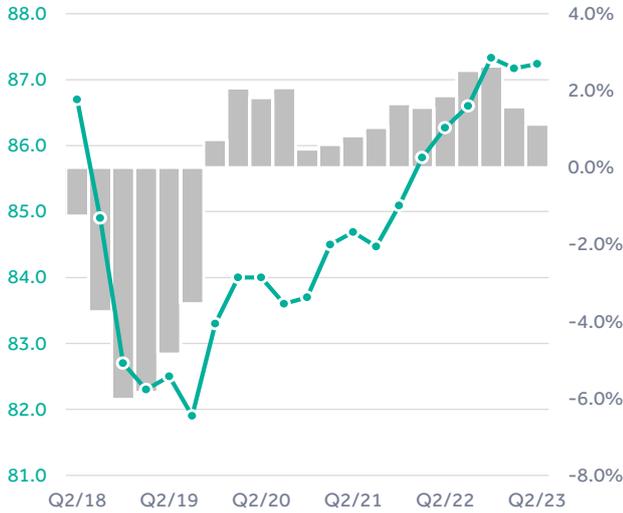
الرسم البياني 1:
المؤشر العام للعقار



المؤشر العام للعقار، المحور الایسر 2014=100، المحور الایمن
% التغير على أساس سنوي، المحور الایمن

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

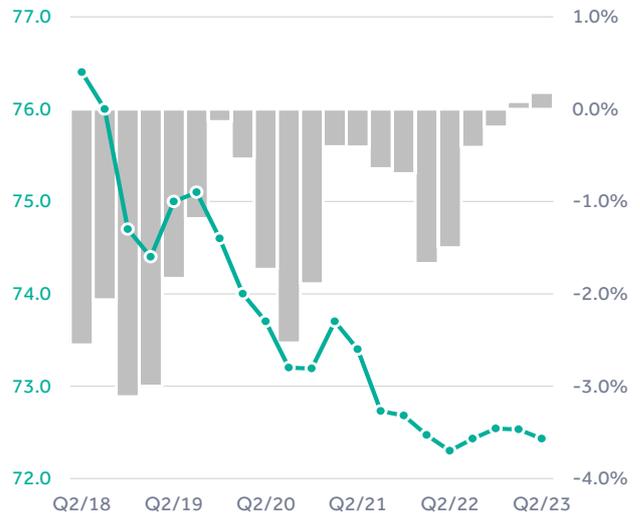
الرسم البياني 2:
مؤشر العقار للقطاع السكني



مؤشر العقار للقطاع السكني، المحور الایسر 2014=100، المحور الایسر
% التغير على أساس سنوي، المحور الایمن

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

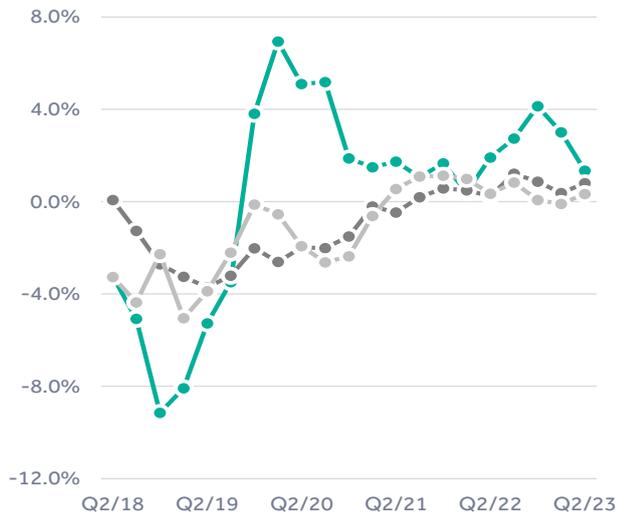
الرسم البياني 3:
مؤشر العقار للقطاع التجاري



مؤشر العقار للقطاع التجاري، المحور الایسر 2014=100، المحور الایسر
% التغير على أساس سنوي، المحور الایمن

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الرسم البياني 4:
المؤشرات العقارية للمناطق الرئيسية (نسبة التغير السنوي)



منطقة الرياض
منطقة مكة المكرمة
المنطقة الشرقية

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

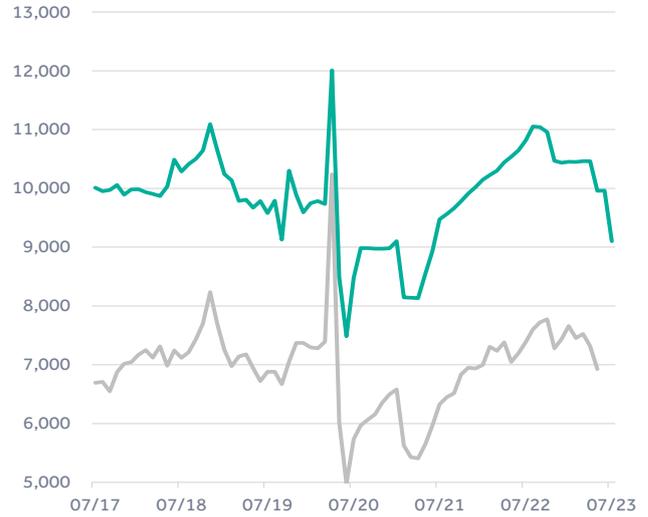
2022. وعلى عكس أسعار العقارات السكنية التي انخفضت لأدنى حد لها في 2020، أظهرت أسعار العقارات التجارية معدلات نمو ربع سنوية إيجابية فقط في النصف الأول من 2023 بعد فترة الانخفاض الطويلة منذ عام 2015.

تباطأ معدل ارتفاع الأسعار في المؤشر العقاري العام إلى 0.8% على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2023 بعد أن بلغ ذروته في الربع الرابع من 2022 بنسبة 1.6%. وشهدت أسعار العقارات السكنية ارتفاعاً بنسبة 1.1% على أساس سنوي في الربع الثاني من 2023 بعد أن كانت نسبته 2.6% على أساس سنوي في الربع الرابع من عام

إحصائيات اسواق النفط: الإنتاج، التصدير، التكرير و الأسعار

الرسم البياني 1:

إنتاج وتصدير المملكة من النفط الخام

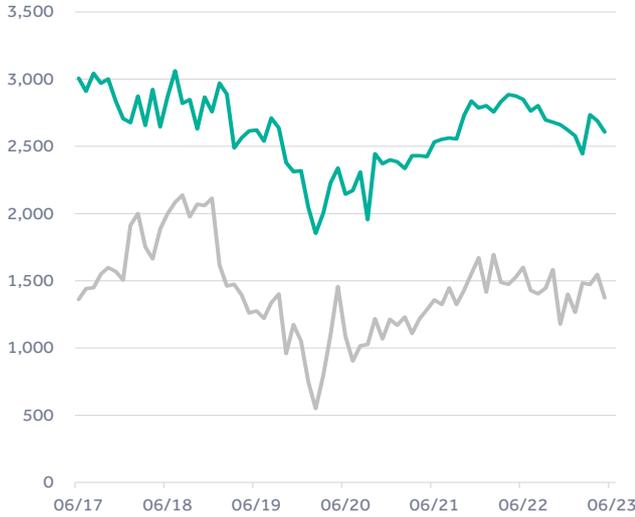


■ إنتاج المملكة من النفط الخام، ألف برميل يومياً.
■ صادرات المملكة من النفط الخام، ألف برميل يومياً.

المصدر: بلومبيرغ، مبادرة المنظمات المتحدة للبيانات (JODI)

الرسم البياني 2:

إنتاج وتصدير مصافي التكرير في المملكة



■ إنتاج مصافي التكرير في المملكة، ألف برميل يومياً.
■ صادرات المملكة من إنتاج مصافي التكرير، ألف برميل يومياً.

المصدر: مبادرة المنظمات المتحدة للبيانات (JODI)

الرسم البياني 3:

إنتاج دول الأوبك من النفط الخام



■ إنتاج دول الأوبك من النفط الخام، بالألف برميل في اليوم

المصدر: بلومبيرغ، مبادرة المنظمات المتحدة للبيانات (JODI)

الرسم البياني 4:

أسعار النفط



■ سعر النفط لخام برنت
■ سعر النفط لخام غرب تكساس

المصدر: بلومبيرغ

في شهر يوليو، والذي على وشك أن يتسبب في تحول سوق النفط العالمية من مرحلة العرض الزائد إلى العجز في العرض. وكرد فعل على ذلك، بدأت أسعار النفط في الارتفاع بالفعل في الآونة الأخيرة.

كما أعلن رسمياً، خفضت المملكة إنتاج النفط الخام السعودي إلى ما يقرب من 9 ملايين برميل يومياً في شهر يوليو. ونتوقع أن يستمر هذا التخفيض الطوعي حتى الربع الرابع من عام 2023. وبناءً على ذلك، انخفض إنتاج منظمة أوبك إلى حوالي 27.5 مليون برميل يومياً

سعر صرف العملات الأجنبية وفارق الائتمان

الرسم البياني 1:

سعر الصرف الآجل للريال السعودي مقابل الدولار الأمريكي (12 شهر)



معدل سعر الصرف الآجل للريال السعودي مقابل الدولار (12 شهر)

المصدر: بلومبيرغ

الرسم البياني 2:

معدل سعر الصرف الحقيقي و الإسمي للريال السعودي



مؤشر سعر الصرف الحقيقي المرجح للريال السعودي
مؤشر سعر الصرف الإسمي المرجح للريال السعودي

المصدر: بلومبيرغ، جي بي مورغان

الرسم البياني 3:

الفرق بين عائد السندات الحكومية السعودية (بالدولار الأمريكي) وعائد السندات الحكومية الأمريكية (بالدولار الأمريكي)



الفرق بين عائد السندات السعودية (بالدولار الأمريكي) وعائد السندات الحكومية الأمريكية

المصدر: بلومبيرغ

الرسم البياني 4:

فرق هامش مبادلة المقايضات الائتمانية



فرق هامش مبادلة المقايضات الائتمانية خلال خمس سنوات، نقطة أساس

المصدر: بلومبيرغ

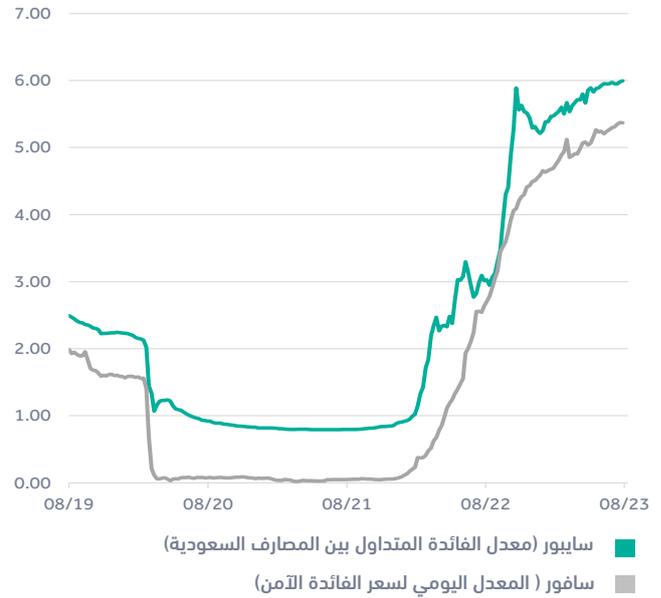
من عام 2022، بالإضافة إلى ذلك، استقر الفرق بين عائد الصكوك السعودية ذات الأجل 5 سنوات والعائد على سندات الخزنة الأمريكية عند مستوى 75 نقطة أساس، في حين انخفض هامش مبادلة مخاطر الائتمان للمملكة لأجل 5 سنوات إلى مستوى قياسي عند 50 نقطة أساس.

هبط سعر الصرف الآجل لمدة 12 شهراً للريال مقابل الدولار إلى مستوى 3.7570 للدولار الواحد، ما يعني زيادة قدرها 50 نقطة مئوية فقط إلى سعر الصرف السائد بحلول منتصف أغسطس. في حين ظل مؤشر سعر الصرف الحقيقي للريال السعودي ضمن النطاق المحدد في عام 2023 بعد مرحلة التصحيح التي جرت في الربع الرابع

معدلات الفائدة الرسمية، طويلة الأجل وقصيرة الأجل

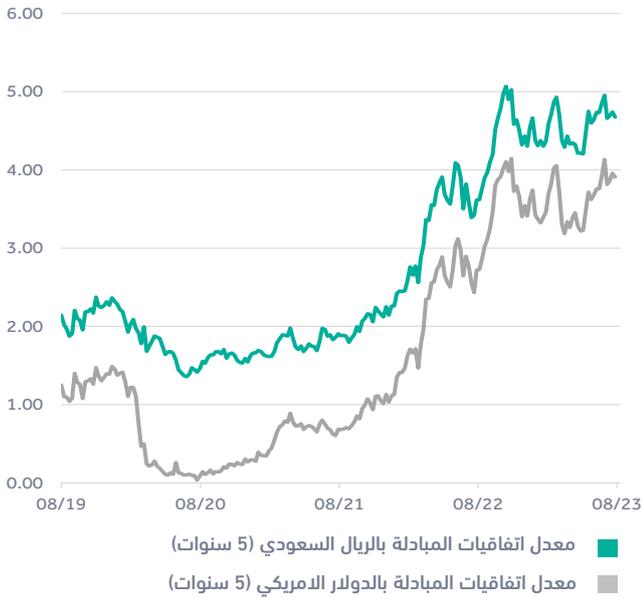
الرسم البياني 1:

سايبور مقابل سافور بالدولار الأمريكي (3 أشهر)



الرسم البياني 2:

معدل اتفاقيات المبادلة للريال السعودي مقابل الدولار الأمريكي (5 سنوات)



الرسم البياني 3:

الصكوك الحكومية السعودية بالدولار الأمريكي (5 سنوات) مقابل عائد السندات الأمريكية بالدولار الأمريكي



الرسم البياني 4:

معدل الفائدة لمؤسسة النقد و معدل الفائدة المتداول بين المصارف السعودية



بحلول منتصف أغسطس، و77 نقطة أساس أعلى من معدلات المبادلة المقيمة بالدولار الأمريكي لأجل 5 سنوات. وعلى النقيض من ذلك، بلغ معدل تداول عائدات الصكوك المقيمة بالريال لأجل 5 سنوات مستوى 4.18%، ومن ثم كان معدل تداولها أقل بمقدار 72 نقطة أساس عن الصكوك السعودية المقيمة بالدولار في أغسطس.

بلغ مؤشر سايبور لثلاثة أشهر 6.0% في أغسطس، ما يعني وجود فرق سعر قدره 60 نقطة أساس عن المعدل المرجعي الجديد للدولار الأمريكي، وهو معدل الفائدة الآمن للقروض قصيرة الأجل لمدة 3 أشهر. وهذا الفرق يقل تدريجياً عن المتوسط على المدى الطويل. وبلغت معدلات المبادلة المقيمة بالريال لأجل 5 سنوات 4.68%

ميزان المدفوعات السعودي

الرسم البياني 1:

ميزان الحساب الجاري

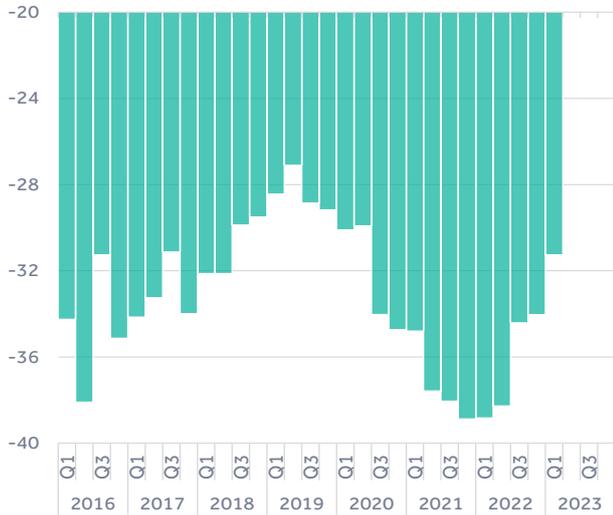


ميزان الحساب الجاري، مليار ريال سعودي- ربع سنوي

المصدر: البنك المركزي السعودي

الرسم البياني 2:

تحويلات العاملين الاجانب

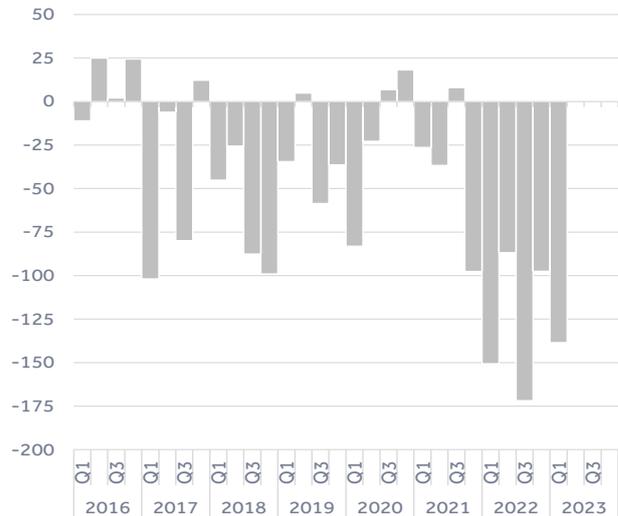


التحويلات المالية من العمالة الوافدة، ربع سنويًا بالمليار ريال (تدفق التحويلات المالية إلى الخارج كجزء من رصيد الحساب الحالي)

المصدر: البنك المركزي السعودي

الرسم البياني 3:

ميزان الحساب المالي

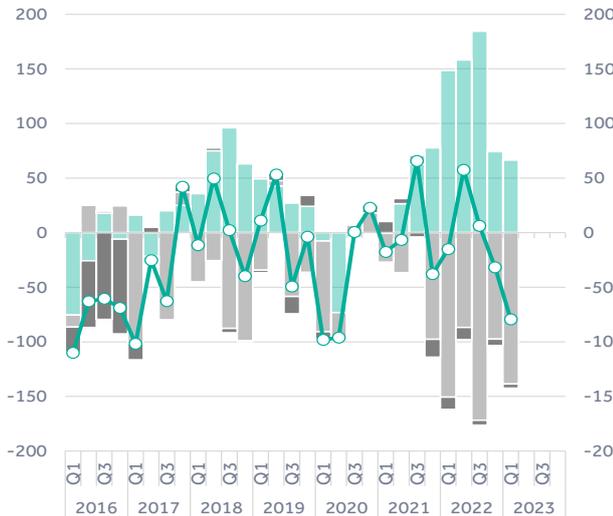


رصيد الحساب المالي (باستثناء التغييرات في الأصول الاحتياطية الأجنبية، كل ثلاثة أشهر في مليار ريال (+ تدفقات رأس المال الداخلة، - تدفقات رأس المال الخارجة)

المصدر: البنك المركزي السعودي

الرسم البياني 4:

المساهمة في ميزان المدفوعات



رصيد الحساب الجاري (■) رصيد الحساب المالي (■) صافي التغير في الأصول الاحتياطية الاجنبية (■) السهو والخطأ (■)

المصدر: البنك المركزي السعودي

الوقت نفسه، سجل ميزان الحساب المالي عجزاً قدره 138 مليار ريال في الربع الأول من عام 2023. ونتيجة لذلك، انخفض احتياطي النقد الرسمي في البنك المركزي السعودي بنسبة -79 مليار ريال في هذه الفترة.

انخفض الفائض في ميزان الحساب الجاري إلى 66 مليار ريال في الربع الأول من عام 2023 بعد أن بلغ ذروته في الربع الثالث من عام 2022 بقيمة 185 مليار ريال. ويمكن تفسير هذا الانخفاض بانخفاض إيرادات صادرات النفط بالإضافة إلى الزيادة الملحوظة في الواردات. وفي

تداول: إحصاءات سوق الأسهم السعودي

الرسم البياني 1:

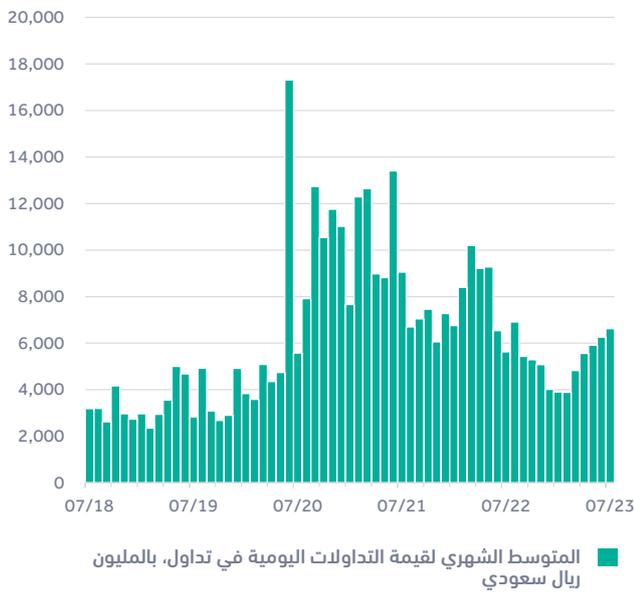
مؤشر السوق الرئيسي



المصدر: بلومبيرغ

الرسم البياني 2:

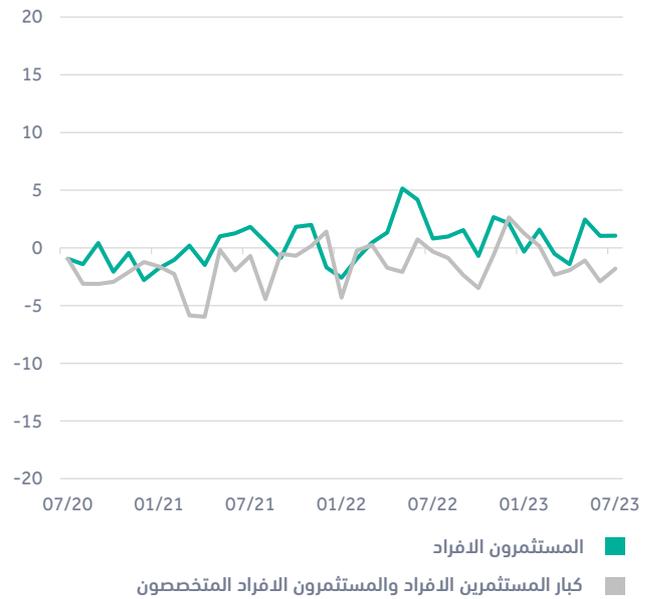
متوسط قيمة التداولات اليومية في تداول



المصدر: تداول

الرسم البياني 3:

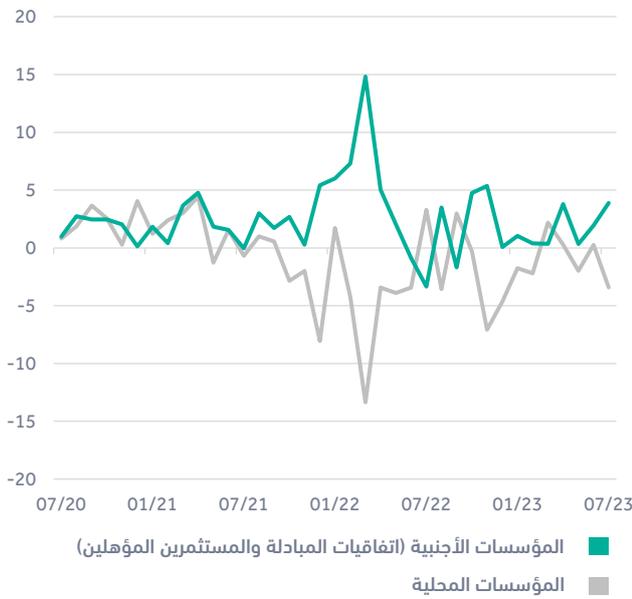
صافي المشتريات الشهرية حسب الملكية (بالمليار ريال سعودي)



المصدر: تداول

الرسم البياني 4:

صافي المشتريات الشهرية حسب الملكية (بالمليار ريال سعودي)



المصدر: تداول

شهر يوليو. ويرجع ذلك إلى أن المؤسسات الاستثمارية الأجنبية سجلت أعلى مشتريات صافية للأسهم السعودية خلال الأشهر السبعة الأولى من العام، لا سيما خلال شهري أبريل ويوليو.

ارتفعت سوق الأسهم السعودية من مستوى منخفض قدره حوالي 10,000 نقطة في شهر مارس إلى ما يقرب من 12,000 نقطة في شهر يوليو، قبل بدء مرحلة الاستقرار. ورافق هذا الارتفاع في السوق نشاط تجاري متزايد بمتوسط قيمة متداولة بلغت 6.6 مليار ريال في

تداول: إحصاءات سوق الأسهم السعودي

الرسم البياني 1:

أداء قطاعات سوق الأسهم السعودي من عام حتى يوليو 2023

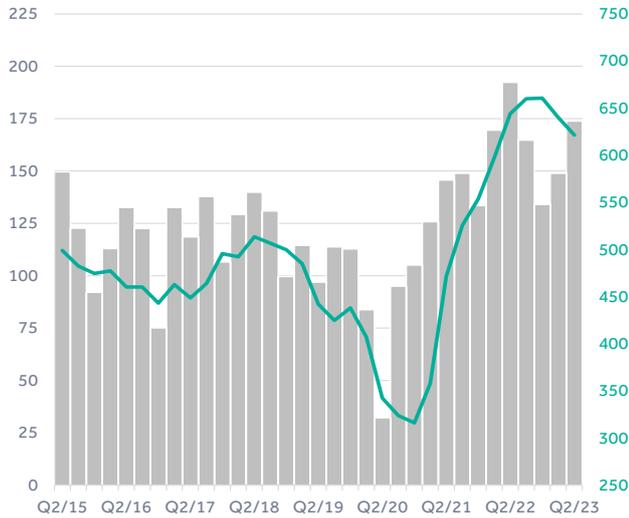


■ الأداء من بداية العام كنسبة مئوية، شاملاً توزيعات الأرباح

المصدر: بلومبيرغ

الرسم البياني 2:

الأرباح الربعية لسوق الأسهم السعودي



■ ربحية السهم الربعية للمؤشر العام، بالريال السعودي - المحور الأيسر
■ مكرر ربحية السهم التاريخي في المؤشر العام للربع الرابع - المحور اليمين

المصدر: بلومبيرغ

الرسم البياني 3:

تقييم المؤشر العام: مكرر الربحية التاريخي



■ مكرر الربحية التاريخي (على مدار 12 شهر)

■ المتوسط طويل الأمد

المصدر: بلومبيرغ

الرسم البياني 4:

تقييم المؤشر العام: مكرر الربحية المستقبلي



■ مكرر الربحية المستقبلي (على مدار 12 شهر)

■ المتوسط طويل الأمد

المصدر: بلومبيرغ

المؤشر خلال هذه الفترة. ومن منظور التقييم، يُتداول مؤشر "تاسي" تدريجياً في الوقت الحالي تحت متوسطه طويل الأجل بناءً على مكرر الربحية خلال الفترة الماضية، في حين يُتداول مؤخرًا فوق المتوسط بناءً على مكرر الربحية خلال الفترة القادمة.

سجل مؤشر السوق الرئيسية (تاسي) عائداً إجمالياً قدره 13.8% في الأشهر السبعة الأولى من العام، وحقق 17 قطاعاً من أصل 20 قطاعاً التفوق في الأداء على المؤشر الأساسي السوق حتى نهاية شهر يوليو، في حين كان أداء قطاع المصارف وقطاع المواد أدنى من

توقعات الاقتصاد السعودي

في سيناريو الوضع الراهن، نتوقع استمرار ارتفاع أسعار النفط العالمية في ظل تحول سوق النفط من التخمّة من فائض العرض في السوق إلى عجز متنامٍ في العرض. ونتوقع أن يكون المتوسط السنوي لسعر خام برنت عند مستوى 85 دولاراً أمريكياً للبرميل خلال عام 2023 بعد أن وصل إلى 99 دولاراً للبرميل في العام الماضي، و 95 دولاراً للبرميل خلال عام 2024.

وسيتربط على انخفاض متوسط أسعار النفط وانخفاض صادرات النفط مقارنة بالعام الماضي أثر سلبى على الإيرادات النفطية المالية في عام 2023. ومع ذلك، فإن الارتفاع الملحوظ في الإيرادات غير النفطية، وخاصة توزيعات الأرباح الإضافية الجديدة المرتبطة بالأداء التي أعلنت عنها أرامكو، ستسمح بتركيز الإنفاق المالي على تحقيق النمو الاقتصادي، ومع ذلك، فإنها لا تزال تحقق نمواً بسيطاً في الميزانية هذا العام (أكثر من 0.3% من الناتج المحلي الإجمالي). علاوة على ذلك، نتوقع أن تحقق فائضاً مالياً طفيفاً في عام 2024 بنسبة 2.1% من الناتج المحلي الإجمالي.

وبناءً على ذلك، سينخفض ميزان الحساب الجاري من مستواه القياسي في العام الماضي والذي بلغ 13.6% من الناتج المحلي الإجمالي إلى تحقيق فائض ثابت وقوي يبلغ 5.4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023 ثم يتوسع مرة أخرى في عام 2024 ليصل إلى 8.7% من الناتج المحلي الإجمالي.

وأخيراً، نتوقع استقرار التضخم عند مستوى 2.7% خلال عام 2023 ثم انخفاضه تدريجياً إلى 2.2% في عام 2024.

من المتوقع أن يستقر معدل النمو الاقتصادي السعودي في عام 2023 بعد أن بلغ ذروة نموه بنسبة 8.7% في العام الماضي.

وكان محرك النمو الرئيسي في عام 2022 هو القطاع النفطي الذي توسع بنسبة 15.4% تقريباً، وهو أقوى معدل نمو سنوي منذ عام 2003. وعلى خلفية قرار المملكة خفض إنتاجها من النفط، لا سيما التخفيض الطوعي الإضافي بمقدار مليون برميل يومياً في شهر يوليو، والذي نتوقع تمديده حتى الربع الرابع من العام، سيكون متوسط إنتاج النفط الخام السنوي أقل بشكل ملحوظ عما كان عليه في العام الماضي، ما سيترجم ذلك إلى مساهمة سلبية في نمو الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النفط بنسبة -7.2% في عام 2023.

نتوقع أن يعكس تدريجياً اتجاه هذا الانخفاض في إنتاج النفط الخام في عام 2023 خلال العام المقبل، كما نتوقع مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.3% في عام 2024.

كما نتوقع استمرار النمو القوي في القطاع غير النفطي، مدفوعاً بسياسة مالية موجهة نحو تحقيق النمو، مع التركيز على زيادة الإنفاق الاستثماري الذي سيحفز النمو في عامي 2023 و2024. وتشير توقعاتنا إلى أن القطاع غير النفطي سينمو في عام 2023 بنسبة 5.5%، وفي عام 2024 بنسبة 5.4%.

ونتيجة لذلك، نتوقع أن يتوسع الاقتصاد الكلي بنسبة 0.2% في عام 2023، وفي العام المقبل، نتوقع أن يتسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 4.6%.

نظرة سريعة على الحقائق والارقام

2024f	2023f	2022	2021	
اسعار النفط وحجم الانتاج (المتوسط السنوي)				
95.0	85.0	99.0	70.9	سعر خام برنت (دولار للبرميل)
92.0	82.0	94.3	68.0	سعر خام غرب تكساس الوسيط (دولار للبرميل)
95.0	85.0	100.0	69.8	سعر سلة أوليك (دولار للبرميل)
10.1	9.7	10.6	9.1	إنتاج المملكة من النفط (مليون برميل يومياً)
معدلات التضخم واسعار الفائدة (بنهاية السنة)				
2.20	2.70	2.47	3.06	تضخم مؤشر أسعار المستهلك (متوسط سنوي)
4.65	5.85	5.34	0.91	السيبور لثلاث أشهر
4.50	5.50	4.50	0.50	الريبو العكسي
5.00	6.00	5.00	1.00	الريبو الأساسي
سوق العمل (المتوسط السنوي)				
4.9	5.1	5.6	6.7	معدل البطالة للسكان
8.0	8.3	9.4	11.3	معدل البطالة للسكان السعوديين
61.8	61.3	61.1	61.2	معدل المشاركة الاقتصادية للسكان
53.1	52.6	51.7	50.1	معدل المشاركة الاقتصادية للسكان السعوديين

2024f	2023f	2022	2021	
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي				
4.6	0.2	8.7	3.2	الاقتصاد الإجمالي
5.4	5.5	5.4	6.1	الأنشطة غير النفطية
3.1	3.5	2.3	1.5	الأنشطة الحكومية
4.3	-7.2	15.4	0.2	الأنشطة النفطية
الميزان المالي و الدين العام				
86	10	104	-73	رصيد المالية العامة (مليار ريال سعودي)
2.1	0.3	2.5	-2.2	الميزان المالي (% من إجمالي الناتج المحلي)
985	990	990	938	الدين العام (مليار ريال سعودي)
24.2	25.5	23.8	28.8	الدين العام (% من إجمالي الناتج المحلي)
الحساب الجاري و الحساب التجاري				
676	537	880	512	الميزان التجاري (مليار ريال سعودي)
16.6	13.8	21.2	15.7	الميزان التجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي)
356	210	565	166	الحساب الجاري (مليار ريال سعودي)
8.7	5.4	13.6	5.1	الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي)

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، البنك المركزي السعودي، بلومبيرغ، الرياض المالية

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، البنك المركزي السعودي الرياض المالية

بيان إخلاء المسؤولية:

تم جمع المعلومات الواردة في هذا التقرير بحسن نية من مصادر عامة مختلفة يعتقد بأنه موثوق بها. في حين اتخذت كل العناية المعقولة لضمان أن الوقائع الواردة في هذا التقرير هي دقيقة وأن التوقعات والآراء والتنبؤات الواردة في هذه الوثيقة هي عادلة ومعقولة، ومع ذلك فإن الرياض المالية لا تضمن دقة البيانات والمعلومات المقدمة ، وعلى وجه الخصوص، الرياض المالية لا تتعهد أن المعلومات الواردة في هذا التقرير هي كاملة أو خالية من أي خطأ. هذا التقرير ليس، وليس المقصود به أن يفسر على أنه، عرض للبيع أو تقديم عرض لشراء أية أوراق مالية. وبناء عليه، فإنه يجب عدم الاعتماد على دقة، عدالة ، أو اكتمال المعلومات التي يحتوي عليها هذا التقرير. الرياض المالية تخلي مسؤوليتها ولا تقبل أي التزام عن أي خسارة ناجمة عن أي استخدام لهذا التقرير أو محتوياته، و لن تكون الرياض المالية مسؤولة ولن يكون أي من منسوبي الرياض المالية من مدراء ، ومسؤولين، و موظفين مسؤولين في أي حال من الأحوال عن محتويات هذا التقرير. الرياض المالية أو موظفيها أو احد أو أكثر من الشركات التابعة لها قد يكون لهم استثمارات في الأوراق المالية أو الأصول الأخرى المشار إليها في هذا التقرير.

الآراء والتنبؤات والتوقعات الواردة في هذا التقرير تمثل الآراء الحالية لشركة الرياض المالية - كما في تاريخ هذا التقرير فقط - وبالتالي فهي عرضة للتغيير دون إشعار. ليس هنالك أي ضمان بأن النتائج أو الأحداث المستقبلية سوف تكون متسقة مع أية آراء أو التنبؤات أو التوقعات واردة في هذا التقرير، و ما ورد في التقرير يمثل نتيجة محتملة فقط. كما أن هذه الآراء، والتنبؤات والتوقعات تخضع لبعض المخاطر وعدم التأكد والافتراضات التي لم يتم التحقق منها والنتائج أو الأحداث الفعلية في المستقبل قد تختلف بشكل كلي.

القيمة لأي، أو الدخل من أي، من الاستثمارات المشار إليها في هذا التقرير قد تتقلب و / أو تتأثر بالتغيرات. الأداء السابق ليس بالضرورة مؤشرا للأداء المستقبلي. وفقا لذلك، يمكن للمستثمرين أن يحصلوا على ناتج أقل من المبلغ المستثمر في الأصل.

هذا التقرير يقدم معلومات ذات طابع عام ولا يعتبر ظروف ، وأهداف ، ومستوى المخاطرة لأي مستثمر معين. ولذلك، فإنه لا يقصد بهذا التقرير تقديم مشورة في مجال الاستثمار ولا يأخذ بعين الاعتبار الوضع المالي الخاص و/أو الأهداف الاستثمارية الخاصة و/أو الاحتياجات الخاصة بالقارئ. قبل اتخاذ أي قرار بخصوص الاستثمار يجب على القارئ الحصول على المشورة المستقلة من ذوي الخبرة في المجالات المالية والقانونية و/أو أي مستشارين آخرين حسب الضرورة.

لا يحق نسخ أو توزيع هذا التقرير البحثي، كليا أو جزئيا، وجميع المعلومات و الآراء والتنبؤات والتوقعات الواردة فيه محمية بموجب القواعد ولوائح حقوق الطبع والنشر.